المشروع الكولونيالي الإسرائيلي

سارى حنفي (6)

أستاذ مشارك في دائرة العلوم الاجتماعية، الجامعة الأميركية في بيروت.

«لقد أعرب علماء الأحياء «كتباً حمراً» لأنواع المنقرضة أو المعرضة للخطر؛ وقام كذلك علماء البيئة بإعداد «كتاب خضر» للبيئة المهددة. ربما تحتاج إلى «كتاب أسود» لنحصى الأماكن المهددة من قبل الإنسان. في الحقيقة قد تحتاج إلى العديد من الكتب وخريطة الشوارع المكتفية بال四位يات لتسجيل المستوطنات والأحياء والبنيات في تلك الأماكن المهددة في الحروب الأخيرة.» (6)

مقدمة

لقد اعتبار الصراع العربي – الإسرائيلي، في العقود الأخيرة، أنه ذو «شدة منخفضة»، استنادًا إلى تصنيف، يأخذ في الحسبان دائمًا عدد الإصابات. ويحير هذا الصراع، إذ إن قلة عدد الإصابات لا تعني بالضرورة ضعف الصراع؛ بالعكس، فإن ذلك يعني شدته. ومن المؤشرات الأخرى التي أثبتت أهميتها هذا ما يتعلق بالمجال المكاني والأرض: الاقتلاع والاحتلال والدمار للمجال المكاني، وهو ما سأطلق عليه «التطهير المكاني» (Spacio cide).

منذ ظهور الأسطورة الصهيونية «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»(1)، تمثلت سياسة الحكومات الإسرائيلية المتغيرة في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتجاهل سكانها(2). وترسلت هذه الأسطورة ذات الصفة التأسيسية وظهرت بطرق حديث تجلى في سياسة «أرض أوعس وسكان أقل» (وعني كلمة السكان) هنا بالطبع الفلسطينيين(3). هذا التماثل المماثل للشعب الفلسطيني يعني الممارسات الاستعمارية اليومية لدولة إسرائيل ويتغلب منها. فعلى سبيل المثال تبنى أجزاء من جدار الضفة الغربية تحديدًا لحجبي الوجود المرئي للقوى الفلسطينية(4). بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه اللامبرتانية المفروضة تدم استمرار نظام إسرائيلي غير معنوي لا بقتل الفلسطينيين ولا بانتهاكهم أيضًا؛ في حين يطلب من فلسطيني إسرائيل أن يكونوا مواطنين لدولة إسرائيل، فإنهم لم يكافؤوا بمواطنة متساوية مع (اليهود) الآخرين؛ وفي حين تعتبر إسرائيل أن القدس «عاصمتها الموحدة الأبدية» فإنها لا تحاول استبعاد ربع مليون فلسطيني داخل هذه المدينة. ثم إن اليمني الإسرائيلي، كما اليسار الإسرائيلي، يستعملان ما سماه ميشيل فوكو «البيوسيا» لقوانين الفلسطينيين باستمرار الأدوات الأنثروبولوجية المتطورة لتقييمهم إلى (Bio-politics)
فناً(5)، ويستعملان «الاستثنائية» (State of Exception) هو مصادره المزيد من الأراضي الفلسطينية.

وأما سوف أطرره هو أن المشروع الاستعماري الإسرائيلي هو مشروع «تطهير مكاني» (Genocidal Spacio-cidal) خلافاً للتطهير العرقي (cidual) كونه يستهدف الأرض من أجل تسهيل الترانسفير الطوسي للشعب الفلسطيني، وجعله أمراً حتمياً، وذلك أساساً عبر استهداف الفضاء الذي يعيش فيه الفلسطينيون. وهذا المشروع يصبح ممكناً من خلال تبني إسرائيل لـ «البيوسياسا» من أجل تصنيف الفلسطينيين إلى «حالات استثنائية» مختلفة تكرّس عجزهم.

وأفهم سياسة التطهير المكاني باعتبارها بيئة دامجة لإزالة والتخليج السياسي والقانوني، وترمي إلى طرد السكان الفلسطينيين داخلياً أو خارج الحدود المفترضة للدولة الإسرائيلية. هذه السياسات مزيج من ثلاث استراتيجيات. الأولى، هي، «إبادة المجال المكاني» (Space Annihilation)، كما درسها كينيث هوبيت(6)، وهو ما شهدته أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية (دمار مدني درزدن وهرشيمبا، وأحياء في شمال غرب فرنسا)، ولو أنها ليست الاستراتيجية الرئيسية في حالتنا، حالة الصراع العربي – الإسرائيلي. أما الاستراتيجية الثانية فهي التطهير العرقي، كما درسه إيلان بابيه(7)، الذي يكشف كيف كان الترحيل والتطهير العرقي جزءاً جوهرياً من استراتيجية الحركة الصهيونية، وينقسم المؤلف الرواية الإسرائيلية عن حرب 1948 لؤكد أن طرد الفلسطينيين لم يكن مجرد هروب جماعي وطبيعي للسكان بل خطة مفصلة جرى وضع النسق المنهائية عليها في اجتماع عقدته دافيد بن – غوريون في تل أبيب يوم 10/3/1948 بحضور عشرة من القادة الصهيونيين، وتضمنت أوامر صريحة لوحدات الهاغاناه باستخدام الأسلوب لتنفيذ هذه الخطة، ومنها: إثارة الرعب، ووصف القرى والمراكز السكنية، وحرق المنازل، وهم البيروت، وزرع الألغام في الأفقا دفع المترودين من العودة إلى منازلهم. وقد استغلوا تنفيذ تلك الخطة سنة أشهر. ومع اكتمال التنفيذ كان نحو 800 ألف فلسطيني قد أفرغوا على الهجرة إلى الدول المجاورة، ودمرت 351 قرية، وأخذ أحد عشر حياً جداً من سكانه. كل الذي حدث كان بطريقة ماهرة:

«قد حولت الهيمنة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية الحياة إلى «ذوات عارية من الوجود السياسي» دون قتل الكثير منهم، دمار المجال الصالح للمساكن دون طرد الكثير من الناس من ذلك الفضاء، إنتاج التفكير دون مجاعة، وإعاقة الوصول إلى المعيشة الطبية دون السماح بتقشّي الأوبئة. وبذلك تحرّر السلطات الإسرائيلية من عدم عرفة هذا التوازن الدقيق»(8). أما الاستراتيجية الثالثة التي يسمىها أورين يفتاخيل(9) «مفرقة عنصرية دوارة» (Creeping Apartheid)، فقد أخذت مديا بعد
المقاومة الفلسطينية ضد الاستراتيجيتيين السابقتين، وتشمل الحواجز الإقتصادية والجغرافية والإثنية التي خلفتها المجموعة المهينة ضد المجموعة المضيفة.

بفخم الدعائم السياسية - اللاهوتية للحكم الكولونيالي، تطمح هذه المقالة لتحقيق ثلاثة أهداف: الأول، وصف وتحليل مفهوم التطهير المكاني باعتباره إطاراً مفاهمياً لفهم ديناميكا السيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية، بطريقة يتم فيها فصل السكان عن الأرض بشكل دوّاب في المستوى الجماعي والفردي، واستهداف الآمال التي يعيش فيها الناس. الثاني، يظهر بأن عملية التطهير المكاني أصبحت ممكنة بسبب التوظيف الشامل للسياسة الحيوية وحالة الاستثناء كما نوضجه لاحقاً. الثالث، يمارس التطهير المكاني في سياق معقد، فالفلسطينيون يقاومون الممارسات الاستعمارية بالأشكال المختلفة من العنف، لكن أيضًا من العنف ما يستهدف الأدوات العسكرية الإسرائيلية، وبعض الأحيان المدني الإسرائيلي. لهذا يجب أن لا يرى في التطهير المكاني أنه خطة واعية مصممة بشكل قطعي ودائم، بل نتيجة لعملية ديناميكية تجعل ورد فعل الاستراتيجيات الحكومات الإسرائيلية المتناقضة والمقاومة الفلسطينية.

أولاً، التطهير المكاني في فلسطين: مقارنة بنزاعات استعمارية أو إثنيّة أخرى (كتلك التي جرت في الجزائر، والصرب والبوسنة، ورواندا، وغيرها)، فإن حرب 1948 لم ينتج عنها الكثير من الضحايا. بل الحق أن مفهوم «النكبة» يركز على خسارة الأرض وتحويل سكانها إلى لاجئين أكثر من ارتكازه على الخسائر البشرية(10). فحتى بعد أكثر من خمس سنوات على انطلاق الانتفاضة الثانية، يبقى عدد الضحايا منخفضاً نسبياً إذا ما قارننا بحملة الإبادة الجماعية طوال ستة أسابيع في رواندا التي ذهب ضحيتها ما يقارب 800000 إنسان، وفي أربع سنوات 100 – 200 ألف بوسيو وصربي، فالرجع إلى بيانات الحروب العربية – الإسرائيلية خلال الستين سنة الفائتة، يظهر أن عدد القتلى لا يتجاوز 89.000 قتيل (72.000 عربي و17.000 إسرائيلي).

لا يقوم المشروع الاستعماري الإسرائيلي على التطهير العرقي، بل على التطهير المكاني. فإذا كان المقاتلون في كلّ نزاع يعرّفون عدوهم، ويصوغون أسلوب عملهم وفقاً لذلك التعريف، فإن المستهدف الإسرائيلي في النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي هو المكان(11). فالتطهير المكاني لا يستلزم تحويل المدينة إلى «مدينة جثث»°، كما وصف كريس هابلس غراي (Hables Gray) ما يظهره الخريطة الجوية لطولكرم بعد أن دمرها لبيب القفص الذريّ الأمريكي في آذار/مارس 1945، الذي أنتج أكثر من 130.000 قتيل مدني في بضع ساعات(12). بل إنه التدمير الذي ينتهجه الغليل من الموت. لقد أشارت التقارير المختلفة التي صدرت عن لجنة الطوارئ في القدس، وهي لجنة أسّستها منظمات غير حكومية في القدس بعد الاجتياح الإسرائيلي في نيسان/أبريل
2002، إلى التدمير المنظم للأماكن العامة: فكل الوُزُرَات الفلسطينية باستثناء اثنتين، و65 جمعية غير حكومية، تُهدِّمُ كلًا من أجلها، ومنذ ذلك لم يكن عمليات المصادرة، بل العبث والتخلّي بالأماكن العامة. ففي حين يمكاننا "تهميش" سرقة الجيش الإسرائيلي للوثائق ولأجهزة الكمبيوتر من وزارة التعليم، وذلك في سياق نظرة استشراقية وثقافية تبحث عن معلومات لتثبت أن النظام التربوي الفلسطيني "مُحرَّض ومنتج للانتخابين"، فإن السؤال ينبغي عن سبب تحطم الجنود الإسرائيليين لشاشات الكمبيوتر وتمييزهم الآثاث[[13]].

خلال حروب جمهورية بوسوفيا السابقة، نسج المهندس بوغدان بوغدانوفيتش (Bogdanovich) تعريف "التطهير المدني" (Urbicide) لوصف تدمير المدن في البلقان. فالقومية الصربية أُشفِتْ نوعًا من "الروتينية" على القرى الريفية حيث تسود روح فتنة أو طاقة واحدة، وكانت المدينة في هذا السياق رمزًا لتعدّد الطوائف والثقافات، أي تقسيماً للمتالياً الصربية. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلّة فالمستهدِف ليس فقط المدينة ولكن أيضًا الأعمال المكاني بأكماله. وكانت البلديات في آلات التدمير الأساسية، حيث هدمت شوارع ومنزل وسادات ودنّب بعد دُنم من أشجار الزيتون. إنها حرب في زمن "مُراقب المكان"، بتعبير كريستيان سالمون[[14]]. إذ إنها لا تعني إلى تقديم الأراضي بل إلى إلغائها. ويمتدّ أثر الحرب على مد البصر: خليطاً من المباني المهدمه، والسقوف المسوّاه بالأرض، والهبات الممسوحة. وهذا الخراب المركزي ليس من صنع القتال ودبابات الحرب التقليدية فقط، بل هو نتيجة أيضًا لتدمير دُروب وحثيث لأمالًا الفلسطينيين. إنه "تطهير مكاني" لا تطهير مدني. وهو تطهير أكثر شمولية يدُمج "التطهير الاجتماعي" (Socio-cide) (معنى "التطبيق الاجتماعي" (Politi-cide) (أي تدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية بأكماله وروابطه الاجتماعية)[[15]] بـ "التطهير الاقتصادي" (Econo-cide) (معنى "التطبيق الاقتصادي" (A) لتعليم مؤسسات السلطة الفلسطينية وغيرها من تجميعات التطلعات الوطنية) [[16]]. وقد بلغ هذا التدمير ذروته عندما قضى على ثلث مساحة مخيم جنين[[17]]. على أية حال实验室 أوقف نورهان أبو جدي[[18]] وستيفان غراهام[[19]] حول أهمية مفهوم التدمير الذي ينتج النقل من الموم. التطهير المدني (Urbicide) في الحرب الإسرائيلية، الذي لا يشمل فقط دمار الأبنية، بل أيضًا ذكراء السكان. وكما بيّنا في فنّاقه تراب بين هوية المكان الحضرية (Urbanity) والحرب، تلك الحرب التي تطورت لها تقنيات مخصصة لتدمير المدينة[[20]].

إن هدف المشروع الإسرائيلي خلال الانتفاضة هو تنفيذ نوع من "الترانسفيغ (الترحل) الديمغرافي"، أو كما وصفه وزير إسرائيلي بـ "الترانسفيغ الطوعي" للسكان الفلسطينيين عن طريق تحويل الأقاليم الفلسطينية...
لإحدى الصواريخ المرادتة فيmos Queue (Land) و تحصيرة إسرائيل لهذا النوع من الترحيل السكاني من خلال التطهير المكاني؛ بل إنه منذ بداية الانتفاضة رحل حوالي 100 ألف فلسطيني، ما يقارب 3.3 بالمئة من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة[21].

كما أن بعض الفلسطينيين نزحوا قسرا داخل الأراضي المحتلة عام 1967 نفسها؛ فمثلًا نزح حوالي 5000 شخص (أي 850 عائلة) من المدينة القديمة في الخليل إلى القرى المجاورة بسبب الاستيطان اليهودي ومنع التجول. ثم إن هذه الهبوط بشكل وسيلة أخرى لفرض هذا التранسفير. فمنذ بداية الانتفاضة في أيول/سبتمبر 2000 وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2005، تضررت 73.567 وحدة سكنية، وتم تدمير 7633 منزلًا من منازلهم في غزة والضفة الغربية، مع الإشارة إلى أن هذه الأرقام قد تضخمت منذ ذلك الحين[22]. وأكثر هذا الهدم حدث في رفح وجنين ونابلس والخليل والقدس، ومعظم اللاجئين الجدد نتيجة لهدم هذه البناءات، بسًب أن كانوا أصلاً لاجئين من عامي 1948 أو 1967[23].

كما أن ذلك التランسفير يُحلل حين يجرد السكان من جنسيتهم. وهذه هي حالة 200 ألف فلسطيني وجدوا أنفسهم خلف جدار الفصل العنصري، لا يتنمو الآن لا إلى الأراضي الفلسطينية ولا الإسرائيلية: إنهم، واقعًا، بلا دولة ولا مكان.

A, B, B-, B+, بالمنطقة، هذا التطهير المكاني أصبح ممكنًا بسبب تجزئة الأرضية الفلسطينية إلى مناطق C, H1, H2 فوق هذا المخطط، تعتبر تنمية البنية التحتية الفلسطينية الوطنية شبه مستحيلة، لا جرء تقنيت المكان فحسب بل أيضًا بسبب تقنيت النظام السياسي الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، لا تستطيع السلطة الفلسطينية تنفيذ مشاريع خزانات المياه لمجموعة من القرى إذا كانت الأنبوب بستُر في المنطقة C؛ ذلك لأن الطريق بين بيت لحم والخليل مقطوعة منذ العام 1999 بسبب عدم سماح إسرائيل بعبور المنطقة C. وقد كانت هناك تنمية حضرية في منطقتي A و B، ولكن هايات المنطقتين تتبين محاصرين دائمًا من قبل المناطق الإسرائيلية، الأمر الذي يُعوق أي إمكانية للتمدد الحضري سواء أكان الغرض صناعيًا أم سكنيًا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات الدولية المختلفة - بسبب عجزها عن الضغط على إسرائيل أو عدم رغبتها في ذلك - تتردد في التفاوض مع السلطة الإسرائيلية بشأن تمويل مشاريع في القدس أو في المنطقة C.[24]

1. تبرير قراءة الممارسة الإسرائيلية باعتباره التطهير المكاني (Genocide) باللغة الإنجليزية للإبادة الجماعية (Lexical Kinship) بأن يكون مسبح عدد من الفرضيات من المفهوم الأول على المفهوم الثاني. لذا فإن استخدام التعبير «التطهير المكاني» يؤكد على مقدار من التخطيط والدمار، وعلى
منطق الإبادة المتعمدة لقضاء العيش من خلال الهجوم على المجال المكاني، سواء هو منطقة حضرية، أراض أو منظر طبيعي. وآية قراءة لمدى العنف الاستعماري للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على أنه إبادة جماعية هو تهويل ضار، وسيكون عاجزا عن فهم دينامية هذا الصراع.

واعتبر التطهير المكاني على أنه أيديولوجي واعية، ولو أنها مربوطة بديناميات متعددة، حيث مارس هذا الدمار الوضع الانتشار أربعة أشكال من الفاعلين: العسكر، المستوطنون، مخططيه المدني، وأخيراً مضاربين العقارات الرأسماليين. وفي حين يبدو هؤلاء الفاعلون على أنهم متميزون، فهم غالباً ما يتعهدون ليصلوا إلى استراتيجيات التطهير المكاني.

ولعل ما يحدث حالياً في مدينة يافا خير مثال على ذلك. في 1948، أغرقت السلطات الإسرائيلية السياسية العسكرية المدينة بطرد أغليتها سكانها، وبعد ذلك صادرت أمالهم باستخدام قانون أمالاك الغابيين. في الثمانينيات، قررت الحكومة الإسرائيلية تطوير جنوب تل أبيب على حساب يافا، حيث استهدفت منطقة العجمي الساحلية الاستراتيجية. وعلى نقيض الليبرالية حيث تشكل الدولة سلطة تحكم، ووسيطها قانونياً بين فاعلي السوق المختلفين، على النظامالنيو – ليبيري، تقوم الدولة بتأسيس تحالفات مع بعض الرأسماليين على حساب المستلوك دون أي اعتبار للعدالة الاجتماعية. في حالة يافا، هذا التحالف كان واضحًا جداً بعرقلة سكان عرب من إعادة بناء أو إصلاح مساكنهم القديمة في هذا الحي. وفي الوقت نفسه كان يخشى المكان اليهود من التعايش هناك مع السكان الفلسطينيين. وكبدابة لعملية استبدال حضري (Gentrification) المؤكلة (Gated Community) ذات المواصفات الأمنية العالية في قلب الحي العجمي. لقد رفض مالك المشروع السماح للفلسطيني بشراء أو استئجار أي عقار هناك. لقد شكل ذلك رأس الحربة لضاربين رأسماليين آخرين بمساعدة الدولة لشراء أراض أكثر وتهويد الحي. وبالتالي فقد حدث ذلك منذ الثمانينيات، دون عنف ودون مصادرة للملكية، لكن فقط بقوة النظام النيو – ليبيري.

في هذه المقالة ستركز فقط على الأدوار الثلاثة الأولى ولن نتعامل مع النوع الرابع لفاعلية التطهير المكاني، مضاربي العقارات الرأسماليين، لأنهم أقل أهمية في عمليات التطهير المكاني في الأراضي الفلسطينية. في الحقيقة، بينما يعتبر التطهير المكاني التوصيف الأمثل للمشروع الإسرائيلي منذ عام 1948 حتى اليوم، ولكن يجب الإقرار بأن تكتيكاته قد اختفت، وأبرز مرحلة هي بعد 1967، حيث عبرت خبر تعبر عن الممارسات الاستعمارية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية. بينما هناك دائماً إمكانيات حدوث التطهير المكاني كممارسة، ففي لحظات معينة بعد 1967 أصبح مشروع عمداً وواعياً، ولذا فالتطهير به ممكن وأكثر من الماضي.
لقد طُبق التطهير المكاني في الأراضي الفلسطينية بحلف عن عملية السلام. فبعد توقيع اتفاق أوسلو، تضافّت عدد المستوطنين الثلاث مرات (من 120 ألفًا إلى 430 ألفًا) (25)، وتضاعفت مناطق الاستيطان، وأصبح هناك 129 مستوطنة. حتى بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، أخذت إسرائيل 8.5 مليون مستوطن من غزة وجزء من شمال الضفة الغربية، لكن بدأت الخطط لاستيعاب 30,000 مستوطن جديد في مستوطنات الضفة الغربية.

ثانيًّا: السلطة البيو – الاستعمارية، الحياة العارية، وحالة الاستثناء
كيف أصبح التطهير المكاني مكناً في الأراضي الفلسطينية؟ كيف حكمت وسادت إسرائيل في مشروعها الكولونيالي؟ سأجادل هنا أن هناك أشكالًا جديدة من السيادة في الحكم الاستعماري، الذي تستطيع فهمه في نقطة النقاء البيopolتيا (Bio-politics) و"الحياة العارية" من جهة، والاستخدام الشامل لحالة الاستثناء من جهة أخرى. لنشرح ذلك نظريًا قبل الانتقال إلى تطبيقه على المشروع الكولونيالي الإسرائيلي.

نبذ بمفهوم البيوسياسية، بينما تعرف السلطة في الأيديولوجيات الكلاسيكية في العلوم السياسية بأنها السيادة، والحق، والواجبات، والعقد، باعتبارهم الركائز لأيّ فهم لفكرة الحكم، قام ميشيل فوكو ب버ض هذه الركائز بإدخاله مفهوم النظام العقلي أو التدريبي (Discipline). وعلى خلاف السلطة القانونية لحق السيادة، يُطلق النظام العقلي بممارسة السلطة على الفرد وعلى جسد. لممارسة البيوسياسية، استهدِف الحكم شكلاً من أشكال الجسد الاجتماعي، ألا وهو السكان (Population). لقد ناقش ميشيل فوكو وجهة النظر التقليدية لمسألة السلطة، التي كانت مبنية حصريةً على نماذج قضايائية (ماذا يشرع القوة؟ أو نماذج مؤسساتية (ما هي الدولة؟) ، فشّد على العبء من "دولة الأرض" (Territorial State) ، حيث ازدادت أهمية صحة الأمّة وحياتها البيولوجية كمسألة السلطة السيادية (26). وقد أدى هذا التضمين المتزايد لحياة الإنسان الطبيعية في آليات وحسابات السلطة، إلى تمكين هذه السلطة، والمرّة الأولى في التاريخ، من حمایة الحياة، ولكن إجازة الهولوكوست أيضاً (27).

بالاعتماد على ذلك، لا نستطيع فهم سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين بالعودة إلى النظام القانوني في إسرائيل مبرزين الطابع الديمقراطي للنظام السياسي، ولكن بفحص ممارسات البيروقراطية العسكرية على استعمال الأدوات الأنثروبولوجية الأكثر تطورًا لتقصّم الفلسطينيين إلى فئات كما يديرهم (Manage Them). فقد قامت إسرائيل ببعض السوحات والإحساءات السكانية للحصول على معلومات ديمغرافية حول السكان الفلسطينيين لغرض المراقبة ومارسة سلطة التدابير بشكل وقائي أكثر مما هو للمعالجة. لقد أصبح التطهير مكناً بطفل استخدام نوع خاص من البيوسياسية، ليس ذلك الذي يتعلق بتحسين الصحة وثروة السكان، أي تأسيس توازن دقيق، يكون فيه الوضع الصحي، وكذلك إمكانيات البقاء على الحياة، في إطار المجال المكاني.
الذي يعيشون فيه، في هذه الأدنى، بحيث لا تؤدي السياسة إلى المجاعة أو انتشار الأمراض. لقد حكمت الأراضي الفلسطينية من قبل سلطة تنفيذية معركة وبوليس وسلطة رقابة وتسجيل. ولكن ذلك لايعني أنه لم يتم وجود بعض التنسيق القانوني. وعلى العكس من فوكو الذي اعتبر أن هناك تعارض بين الأمن والنظام العقلي والقانون، فإن جورجيو أغمان قد رأى بأن هذه العناصر هي جزء من بنية مزدوجة فيها القانون وغياب القانون والأشكال الموازية لها في الحكم، أي الحكم من خلال القانون والحكم من خلال الإدارة. في وقتنا الحاضر نجد أن الحكم من خلال الإدارة يزداد، ومن خلال القانون يتنافص.

حسب تحليل أغمان، تمتزج القوة السياسية في الديمقراطيات الليبرالية دوماً بين الذين يسعون قبولهم في "الحياة السياسية" وأولئك الذين سيتم إقصاؤهم كأصحاب "الحياة العارية" (Bare Life) إنها عملية تصنيف الناس والأجسام من أجل إدارتهم ومراقبتهم والسيطرة عليهم وخلطها إلى "حياة عارية"، حياة تحل إلى كأنها الإنسانية، فصولاً عن الميزات الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية التي تشكّل الذاتية الشخصية. إنه شكل جديد من السلطة التي تمكّن المستعمرين من إدارة الأحادس بتوافق مع تصنيفات استعمارية وإنسانية (Humanitarian).

وعندما يتعلق الأمر بصنف من السكان الذين لا يمكنون حق الدفاع عن حقوقهم كأقليات، كاللاجئين الفلسطينيين الذين قضوا نصف قرن في مخيمات دون معرفة بمصيرهم. لقد خلقت الديمقراطيات المعاصرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في عصر المواطنة فئة، هي اللاجئ، التي ليس لها الحق لأن يكون لها الحق. فبالنسبة إلى اللاجئ الفلسطيني، تمارس المنظمات الإنسانية الأية نفسها، ويقوم صاحب السيادة (الأونروا، والسلطات الإسرائيلية والمطبعة العربية) بنزع المعنى السياسي من هذه الفترة (لماذا هو هنا ولماذا لا يمكنهم العودة؟). إنه المفهوم الجديد للإنسانية دون هوية سياسية. يظهر أغمان في تطويره لمفهوم السياسة والحياة العارية كيف تحمل السيادة (Sovereignty) معها سلطة على الحياة عن طريق حالة الاستثناء، لكونها سلطة فوق القانون، ولكنها أيضاً حامية للقانون عند تطبيقه. والحال، كما وصفه الفيلسوف الألماني كارل شومانر، هو الذي يُعلن حالة الاستثناء. أي أن السياسة لا تتميز بالنظام الذي يكرّسها الدستور، بل بديليمها لهذه النظم: ليس الاستثناء هو الذي يطرّح من القاعدة، بل إن القاعدة هي التي تخلق الاستثناء بتعلقيها نفسها. وهذه هي الطرق الجديدة التي تؤسّس نفسها باعتبارها قاعدة، من خلال الإبقاء على علاقة بينهما بشكل ثابت. (.) إنها الحالة التي ظهرت الاستثناء الذي لا يمكن أن يكون معرقاً كحالة واقعية (Factual Situation) في الإثنين عتبة متداخلة (Paradoxical Threshold) من اللامبالاهة (28). ويصبح هذا التعلق المؤقتاً تدريباً جديداً ومستقراً. إن الدولة الأمنية في وقتنا الحاضر هي الدولة التي تحكم بالإدارة أكثر مماً...
تحكّم بالقوانين، وخاصة بعد واقعة 11 أيلول/سبتمبّر. ومنذّا تكون هناك القوانين فهي لخلق استثناءات
لأولئك غير المرغوب فيهم أو أنهم يعلوون إلى آجال مسماة وغير مسماة.
إذا كانت حالة الاستثناء هي الاعتقاط الذي أُمس بالقانون والأمر (Order)، فما هي أشكال
(Repertoires)
الشكل الأول، هو حالة الطوارئ وهو الأكثر وضوحاً وكلاسيكية. في إسرائيل، يعود فلسطينيو،
mحكومون بالإجراءات الإدارية المтенّقة قوتها من حالة الطوارئ التي ما تزال قائمة منذ تشكيك الدولة. لقد
اعترفت المناطق التي يعيش فيها العرب بين 1948 و1965، مناطق عسكرية تحت إمرة الحاكم
العسكري. الحالة نفسها وجدناها في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ 1967 حتى أواخر وحتى الآن للمنطقة
C وتعتبر تقنيات الحكم هذه شائعة عند منظمتنا، على سبيل المثال في سوريا ومصر والأردن حيث قانون
الطوارئ ما زال ساري المفعول تقريباً بشكل ثابت منذ بداية الستينيات.
إن الشكل الثاني للاستثنائية يتمثل بأن لا يعلق الحاكم فقط اللوائح والقوانين، بل يعبر بها محدودد
عديدة وجدية، بحيث تعيّن الحكومة من بعض الالتزامات والواجبات و/أو تضفي بعض الحقوق على الفئات
غير المرغوب فيها. هذه حالة الاستثناء تطبق ضمن حدود الدولة القومية، لكن أيضاً على المستوى الدولي
حيث معايير القانون الدولي تتغير حسب المصالح.
لقد حولت السلطات الإسرائيلية الفلسطينية كسكان باعتبارهم شيئاً يجب إدارته، عوضاً عن أن يكونوا أفراداً
مكينين للفعل التاريخي أو الاجتماعي. لقد حاولت هذه السلطة تقليص المسارات الناتجة للأفراد إلى مجرد
أجساد. أجساد مستعمرة، مجرد أرقام، ومشارقة. هكذا فقد تم تصنيفها وتبويّبها كلاجئة، عديمة الجنسية، عيّنت
(تصنيف أوسولو)، وقاطني المناطق المتاخمة
للجدار الإسرائيلي في الضفة، وخلفه، الإرهابيين المحتملين (تصنيف ما بعد أيلول/سبتمبّر) الخ ...، وبذلك
تم تعين أوضاع مختلفة للمجموعات السكانية كرعايا قانونيين، أما الحياة الشخصية فقد عُلّقت في أرض
الأخاذ الموجودة(29). هدف هذا التصنيف إذاً هو أولاً الإقصاء وتحويل مشروع التطهير المكاني إلى
مشروع ممكن. هذا ينفذ عادة على نحو ماهر، وذلك بتطبيق حالة الاستثناء إلى منطقة ما بينما تبقى بقية
المناطق تحت نوع من حكم القانون. وحالما الانتهاء من عمليات المصادر والتطهير المكاني، أو إذا
أصبحت المقاومة الفلسطينية فعالة، تعود هذه المنطقة إلى حكم القانون وتتخصّع مناطق أخرى لحالة
الاستثناء. في هذه الطريقة، تبقى إسرائيل على واجبة ديمقراطية من حكم القانون.
يحدث الشكل الثالث لحالة الاستثناء عندما يصدر قانون يحمل معه قاعدة تعلق هذا القانون دون تحديد
السياق. وتعليق المعيار لا يعني إلغاءه، فالمنطقة الرمادية (Anomie)، في المنطقة الرمادية ؛
القضائي. مع هذه التصنيفات، التي تقابلها أنظمة استثناء مماثلة، تستطيع إسرائيل تقييد البناء السكني في القدس الشرقية من جهة، وتدير المنازل المتشيدة دون تراخيص «قانونية» من جهة أخرى. وبفضل حالة الاستثناء نفسها، يتم تقييد البناء السكني لفلسطيني المناطق المختلفة داخل الأراضي المحتلة عام 1967. لتأخذ هذا المثال الصارخ لأنظمة الاستثناء، لقد تم سنّ مرسوم عسكري في عام 1974 يحمل الرقم 418 ويُعرف بـ «مرسوم تخطيط البلدات، القرى والمباني في يهودا والساحل»، لتنظيم الحصول على رخص البناء. لكن البند السابع، وهو أحد البنود الأخيرة المستمدة بـ «الصلاحيات المميزة»، يعني مجلس التخطيط الأعلى القدرة على «تمديد، إلغاء، أو تعليق صلاحية أي مخطط أو تراخيص لعدة مباني، وللتمتع بدفعات أي لجنة من اللجان المذكورة في البندتين 2 و 5، ولإعطاء أي تراخيص تستطيع أي لجنة من اللجان المذكورة في البندتين 2 و 5 منحة أو تعليله»([30]). بمعنى آخر، يمكن للحاكم العسكري استعمال هذه الاستثناءات لإلغاء القانون نفسه الذي نشر تنظيم رخصة البناء. ولقد بانت دراستنا الميدانية فعلاً أنه استخدم البند السابع بشكل مكثف، وذلك لمنع الناشطين سياسياً أو حتى أولئك الذين ليسوا «معارضين» مع قوة الاحتلال من أن يكتسبوا رخصة بناء، أو ليسمح لأولئك الذين لم يحصلوا على رخصة البناء في مناطق غير مخصصة للبناء لاستثنائهم من الحصول على رخصة من المجلس الأعلى للبناء مقابل بعض «الخدمات». بكلمة أخرى، تستخدم القوة ذات السيادة هذه الاستثناءات لإبطال اللوائح التي أصدرتها بنفسها، وبذلك تصبح رخصة البناء أداة للسيطرة والمرافقة.

أما الشكل الرابع لحالة الاستثناء، فيتعلق بما يقوم به الحاكم من انتقائية بين القوانين واللوائح المتطلبة عبر الحقب التاريخية المختلفة. بينما استخدمت القوانين العثمانية لاستملاك الأراضي والمصادرة، فقد استحثرت أيضاً اللوائح العسكرية البريطانية عندما تقدم مصالح إسرائيل ضد مصالح الملل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى القوانين الأردنية والمصرية. واستعملت المجموعة المعقدة من القوانين المختلفة التي أصدرتها النظم السياسية المختلفة أصد الفرد الفلسطينيًّا بل انها جدًا أمام الاستعمال الانتقائي للقانون، بحيث يصبح تثبيت الملكية والحصول على رخصة البناء ممكنين. في أحيان ومستحيلين في أحيان أخرى. فعلى سبيل المثال، يستحضر الأمر العسكري عام 2004 موقعً من قبل يورايم بلومنيل (Ya'ier Blumintell) ، رئيس قسم البنية التحتية في الإدارة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، العديد من التبديلات في نصّ أمر رقم 04/02/5 حول «استملاك أراضي ونزع ملكيتها»، وتحديداً في منطقة اللانمايز (Indistinction)، هو القانون ذاته الذي يخلق الاستثناء والتراوح بين المحتمل والمستحيل.

أما الشكل الخامس للاستثنائية فإنه لا يستعمل فقط من قبل الدول الكولونياية مثل إسرائيل، لكن أيضاً من قبل الدولة الأمنية في الوقت الحاضر. هو عندما يحكم المجتمع أقل بكثير باللوائح والقوانين، والأكثر بواسطة
الإدارة. إن السلطة الاستثنائية للضابط الإسرائيلي في مكتب الإدارة العسكري في أي منطقة من مناطق الضفة الغربية هي كلية، فهو يعكس أن يطلب تدريجيا بداية دون أي سلطة قاضية إسرائيلية. كذلك يمكن لجنيدي إسرائيلي في نقطة من نقاط التفتيش الكثيرة أن يوقفك ويمعك من الانتقال إلى عملك، دون أي إمكانية للزوج إلى أي قانون. لقد انتشرت منذ 11/9 آلية الحكم هذه المتصلة في استقلالية الجهاز الأمني عن السلطة المنتخبة في العديد من البلدان الغربية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2001 قانون باتريوت (Patriot Act) (مشه ودعّي العام "مياق" أي شخص يمكن أن يعرّض "الأمن القومي في الولايات المتحدة" للخطر، لفترات غير محدودة.

أما الشكل الأخير لحالة الاستثناء فيتمثل عندما تكون وظيفة القانون المراحلة بين الإقصاء والدمج، وذلك لأن السلطة لا تعمل حسب منطقة أحادي الإقصاء. فما هو في داخل أي قنّة أو تصنيف أقرارها لابقى الساحر الوحيد الآخر من تطبيق القانون عليه، ولكن ما يتم هو خلق منطقة الإرهاب والتلقيب. وهذا ما يسميه أاغامي (31) بالعبأة أو منطقة （Indistinction）. فالفلسطينيون هم مقصون من الازواج لهذا القانون، ولكن يبقون رعايا خاضعين له. حتى حياتهم مقيمة وكاملة للقوانين والأوامر العسكرية الإسرائيلية، التي تفيد على المجال الشخصي والخاص كالزواج مثلًا. فالفلسطينيون في إسرائيل لا يمكنهم الزواج من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بعد أن حكمت المحكمة العليا الإسرائيلية بتشريع قانون لحكومة 2003 القاضي بعدم السماح بضم الشمل للعائلات المتزوجين. أما حالة فلسطيني القدس فهي النموذج الصارخ للعبة الدمج/الإلغاء. فهي مندمجة (من خلال سياسة الضم الإسرائيلية) بربط وياة قدس موحدة ومستقلة (الخدمات المقدمة جد ضئيلة، ولا يوجد مخطط هيكلي للإعمار، والمدينة متهللة فلا تلقى للتقييم). وهم مستقلين من الحصول على الجنسية، بينما هم مندمجون كحالي هوية مقدسة.

يتراوح نتائج حالة الاستثناء مشروع التطوير المكاني. لقد تحول ذلك المشروع السياسي للشعب الفلسطيني إلى مجموعات سكانية مختلفة لتصنيف متخصصة، ولكن من مصالحها الخاصة بكيفية حل الصراع من مصلحة السكان الفلسطينيين في القدس البيضاء خارج مشروع الوطني الفلسطيني (للحفاظ على التأمين الاجتماعي الصحي وتمتعيات العمل) بعدما حوتّت إسرائيل الرعاية الفلسطينية إلى ائتلاف بانتفاسات يصعب معها منافسة إسرائيل. لقد أوجدت التجربة الحزامية لضفة الغربية وقطاع غزة كيانات متزامنات، لكل منهما مجموعة سكانية مختلفة، متأثرة بالأحكام المنمّعة ومصاعب على السلطة. أصبحت هذه العملية ممكنة بما أن استخدام السلطة الحاكمة (كواقع واحتياط) لا يوجد فقط مناطق من اللازم بين الداخل
وللنظر في أن تكون ممتازة بالرغم من أن ممارسات تشريع وتنظيم الأندرية الأكبرية "البيضاء" التي تعيش في منطقة "عادية" (أي السكان اليهود داخل الخط الأخضر) تغطي في ممارساتها على الأقلية التي تعيش في حالة الاستغلال: فلسطيني إسرائيلي، فلسطيني القدس، فلسطيني المناطق المختلفة للأراضي المختلفة، اللاجئين داخل وخارج المخيمات. إن المجتمع الدولي، وبصفته و/أحتجاجات الخروج عن قصد أحياناً وشكلاً غير واع في أي حال آخر، يشجع إسرائيل على المواصلة في هذا الانضمام. خلال اجتهاد بلدنا ما، تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بإعلانها منطقة عسكرية، ماناً بذلك الصحافة والأجانب من دخولها. ففي نظام الاستثناء، من المهم إبقاء الاستثناء غير مرنٍّ لإعاقة الإعلام من مشاهدة الاستثناء. وهذا السبب، في حين أو في آخر، تحوَّلت جميع البلدان ومخيمات اللاجئين تدرجةً إلى مناطق عسكرية.

إن منطقة اليوسفية والاستثنائية لا يؤثر في المجتمع المستعمَر فقط بل أيضاً في مجتمع المستعمر: فهناك الكثير من التمييز بين اليهود، وفي ثمانينيات القرن العشرين، اعتبر ال الدم "غير النقي" ليهود الفلسطينيين (من أصل إثيوبي) كدم غير قابل للنقل إلى يهود آخرين. وقد حرم اليهود العرب (المزارعين) من التعبير عن ثقافتهم العربية، الخ. يُظهر أورين يفتاخيل (Oren Yiftachel) بسِمته السياسة الإنتروقراطية وانتفاضة تصنيفات طبقية - إثنية في نظام "الفصل العنصري الدؤوب"; فحسب قوله، اتبعت مواطنَة مُطبقة (بمعناها الطبقي) مطورة من تركيبة سياسات التهويد والسيطرة الدينية - القضيةية. وظهرت عدة أنواع من المواطنة، تختلف بتركيبها الحقوقية القانونية والعرفية، ومدى قدراتها، وتتضمَّن كل فئة داخلياً، خصوصاً بين المجموعات الدينية، حسب الجنس، فذالك يُعتبر بموجب أعلى، المجموعات تتش.TableName اليهود "العاديين"، واليهود المتشددين، واليهود المزيفين (معظمهم من المهاجرين الروس المعترف بهم كيهود حسب قانون العودة الإسرائيلي، ومنهم غير معترف بهم من قبل...
المؤسسة الدينية)، والدروز، والفلسطينيين حامي الجنسية الإسرائيلية، والبدو، وعرب القدس الشرقية والجولان، والفلسطينيين في باقى الضفة الغربية وقطاع غزة، والعمال المهاجرين

إضافة إلى ذلك، قام النظام بفرض مفهوم معين للصراع وعرقلة أي مفهوم بديل. لاحظوا العنف المعنوي والجسدي غير المسبوق الموجه إلى الإسرائيليين المعارضين للاستعمار. لاحظوا القمع اللاحق بحركة التعايش المؤلفة من عرب إسرائيليين، وسجن الرافضين للخدمة العسكرية، والضحايا الجثة للأكاديميين الإسرائيليين الذين يشككون بالمعرفة السائدة (كـ إيلان بابه ونيفي غوردون)

Ilan Papé and Neve Gordon

لقد فُعلت حالات التعليق والاستثناء هذه في مناطق الكوارث كنابس أو في مخيمات اللاجئين كمكان (Heterotopic) أوتروتوبي.

أصرت إسرائيل وأمريكا، منذ السنة الثانية للانتفاضة، على وقف إطلاق نار علنيًا لبناء الاعتراف على إنهاء الاحتفال، وتركت المفاوضات على القضايا الأمنية بدلاً من السياسة. إنه الاستثناء المؤسس مع قبل المستعمر باسم «الأمن»، «الحرب على الإرهاب»، و«الطوارئ» و«الأزمات الإنسانية».

يمكننا الاستخلاص أن هذا التطهير المكاني يصبح ممكنًا من خلال آلتيتين: الأولى في البيرو – سياسة المستخدمة من قبل إسرائيل. الثانية هي فترة هذه السلطة، كالحاكم، على إعلان حالة الاستثناء وتطبيق القوانين. لكل المستعمرين ليسوا سلبيين مع عاهات الآليتين، فهم يستخدمون وسائل عنيفة ولا عنيفة، مطوفين المستوطن بعد أن كانوا مطفوفين مثبط، بانين البيعت والمجتمع، ظاهرين للعيان على الرغم من محاولات طمسهم، وذلك بتبنيه الحركة العالمية للتضامن. لا يمكن للترانسفر الفلسطيني «الطوعي» أن يمر إلا مع آخر إسرائيلي.

ثالثًا: مقاومة النظام المستعمر: عين المستعمرين

لكن تبين حتى الآن أن استراتيجيات التطهير المكاني الإسرائيلي ليست ببساطة مشتقة من المشروع الاستعماري الإسرائيلي، ولا يمكن أن تعتبرها رداً على التهديدات الأمنية. يجب أن يفهم الدمار المنظم للمجال الفلسطيني ضمن سياق تاريخ المشروع الصهيوني. ضمن هذا السياق، فإن استراتيجيات التطهير المكاني تعتبر استمرارية لخلق مشكلة اللاجئين في 1948، والإكراه المستمر للسلطة والرأي العام الإسرائيليين، الذين رفضوا الاعتراف بالدور الهيكلي للأجانب في النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وعلى الرغم من ذلك، فإنه أكرر بأن هناك بعض التطورات التي حدثت للفكرة الصهيونية خصوصاً تحت وطأة حركة المقاومة الفلسطينية. منذ بضع سنوات، تظهر استطلاعات الرأي أن أغلبية الإسرائيليين راغبة في التخلص من الأراضي الفلسطينية، ولكن ذلك بحدود معينة حيث لا يعكس ذلك في سياسات المستوطنات.
الإسرائيلية التي هي في ازدياد مطرد. ويعتبر فك الارتباط لقطاع غزة في عام 2006 تعطيلاً جزئياً لنظام التطهير المكاني. تحت ضغط المقاومة، أخلت إسرائيل غزة، ولو أنها أبقتها محاصرة كجيب محتل ليس أرضياً ولكن من السماء (Airborne Occupied Enclave)، ولو أنها أرادت أن يكون الانسحاب من غزة عبارة عن جزرة مقابل الاعتراف بنظام البانتوسانتات في الضفة الغربية. الذي يبدو (Spacio-renaissance) استثنائيًا هذا هو عملية السلام التي يفترض أن تجلب نهضة للمكان، ولكنها كانت فرصة لاستراتيجيات التطهير المكاني الإسرائيلي بدرجات مختلفة.

يصبح التطهير المكاني ممكنًا من خلال البروف - سياسة التي تخلق جسمًا مجتمعاً من الأرض (De-territorialized Body)، كالفلسطينيين بلا مكان، أو اللاجئين دون أرض مثلًا. يترك التطهير المكاني جسمًا بلا مكان. يصبح الجسم ذاتيًا مجددًا من خلال مواجهة العدو الذي أصبح يصنعه بيولوجيًا وإثنيًا (وقد تردد خطابياً الحديث عن اليهود بدل الحديث عن الإسرائيلين، خاصة منذ بداية الانتفاضة الثانية).

إن سياسة التطهير المكاني هي ذاتها سياسة انتهازي. فالجسم المنزوع الجذور الذي تخلقه يكون مُعدًا للانفجار. إن الجسم المنزوع الجذور هو جسم دون علاقة بأرض. هو جسم يدور في فلك، قمر ثابت. في عصر القطب الواحد، عصر الإمبريالية الكلية، وتحت أحادية السيطرة الأمريكية، الجسم ذاته يصبح غير خاضع لسيطرة وغير قابل للتحكم، مستعدًا دائماً للاقتلاع. إن الأفراد التابعة هي أشياء مرصودة للتحكم، لكن من الصعب التحكم بها أو السيطرة عليها. والنتيجة هي ما نراه يحصل من تدمير شامل على شكل الموقع الصفري (Ground Zero)، وإن كان منتجًا من قبل إرهاب أفراد (تدمير برجي مركز التجارة العالمية) أو من قبل إرهاب دولة (التدمر الجزئي لمخييم جنين أو لمدينة الفالوجة). ومنذ تحليل ديريك غريغوري(35)، نعرف أن أفغانستان والعراق وفلسطين مرتبطة في الجغرافيا الإسرائيلية والإسلامية.

ولكن العنف ليس الوسيلة الوحيدة للمقاومة. يقوم الفلسطينيون، كمعارضة لمشروع التطهير المكاني الإسرائيلي، بتعاظم أهمية خاصة لتحدي نظام الاستثناء عن طريق البناة دون رخص حتى، وهم يعلمون أن البناء سيدمر. ويظهر مسح أجريه عن حجم الاستثمارات للفلسطينيثرشات في الأراضي المحتلة بوضوح استثمارًا قوياً في البناي(36).

أما الشكل الآخر للمقاومة فيتمثل باستعمال المقاضاة (Litigation) كما حدث في محاولات تغيير موقع الجدار العزل، لكنه في عمليات استخدام القانون من داخل المنظومة الكولونياوية لم تستطع أن تستعمل في أغلب الأحيان لاستجواب طبعة نفسها للمشروع الإستعماري. بينما أثبتت المقاضاة من قبل الأقلية العربية في إسرائيل نجاحتها في أغلب الأحيان، لم يحصل ذلك بالنسبة إلى فلسطيني المناطق المحتلة.
تُعزز اليوبر - سياسة المومول بها ونظام الاستثناء الذي يعلنه الحاكم في حالة الفاعلين الإسرائيلي الفلسطيني بسبب سلسلة لعب دور الضحية. ففي مرآة التفاعلات والإرسالات، ينظر الإسرائيليون إلى أنهم الضحايا الاستثنائيون، استثناء يأتي من حالة الهولوكوست الاستثنائية. ويعتبر الفلسطينيون أنفسهم الضحايا المطلقين (آخر المستعمرين واللاجئين والأكثر عدداً وأطول فترة) ويبينون هذا الشعور بالاستثنائية بدءاً من النكبة. في السياق نفسه، بينما تؤسس الأسطورة الصهيونية «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» للتهيير المكاني الإسرائيلي، خلق جزء من اللاجئين الفلسطينيين حالماً بـ «أرض بلا شعب لللاجئين بلا أرض».

ًًًًًًًًً**هؤلاء، في الضفة الغربية وقطاع غزة، كأمثالهم في الشتات، يتعلمون بذلك أوسع فلسطين بشكل أكبر من تعلّمهم شعب فلسطين. في المقابلات الميدانية مع بعض اللاجئين يصرّ هؤلاء على التكمل عن الأملاك، الأرض، النهر المتوسط، المسجد الأقصى، كنيسة دير برم، الخ. ويتفادون الإجابة عن سؤال عن الظاهرة التي يعيشون بها ومع من يعيشون. هنا أنا لا أقترح صعوبة العيش بين الفلسطينيين العائدين ويجهونهم اليهود، ولكنني أشير إلى ضرورة التفكير في العودة، ليس فقط بالمعنى الجغرافي، بل بالمعنى المجتمعي أيضاً 6.

الهامش

(*) يشير الكاتب من ساهم في إغناء هذا البحث بالملاحظات، وخاصة مصطفى بيومي، ميشيل سوكرن، جاد إسحاق، أدي أوفير، أورين فيتشيل، وباوها شوهنا، البريد الإلكتروني:

sh41@aub.edu.lb


استُخدم تعبيّر «أرض بلا شعب» في بعض الأحيان من طرف الصهيونية الأوائل للإشارة إلى أنّ المقيمين العرب في فلسطين إبان الحكم التركي لم يعترفوا أنفسهم «سكاناً» أو «قوماً» منفصلين عن عرب البلدان المجاورة؛ وفي تلك الأيام، غالبًا ما كان المقيمين العرب في فلسطين يشيرون إلى أنفسهم بـ «مواطنين سوريا الجنوبيين». وقد تم صياغة العبارة من قبل الإنجليزي اللورد شاftsبري سنة 1853؛ وكانت أول مرة استعملت مكتوبة من طرف أحد الصهاينة في سنة (Shaftesbury) Adam M. Garfinkle, On the Origin, Meaning, Use and Abuse of a Phrase, Middle Eastern Studies, vol. 27, no. 4 (October 1991) حسب

جوالي بيتت، ناقلة عن ميرون بنفسنجي (Meron Benvenisti)، فإنّ المجتمعات العربية نظر إليها


Hewitt, Place Annihilation: Area Bombing and the Fate of Urban Places.  

Ilan Pappé, The Ethnic Cleansing of Palestine.  


نجم عن غزو هذا المخيم تدمر 16481 مسكناً، من بينها 860 دُمرت كلياً و6611 دُمرت جزئياً.

Nurhan Abu-Jidi, Urbicide: The Deliberate Destruction of City Identity Towards Post War Reconstruction, the Case of Nablus/Palestine, (Ph.D. Thesis Submitted to Department of Architecture, Urban and Regional Planning, KUleuven-Belgium, 2007)
Isabelle Verhaert, Urbicide: Beirut 1975-2006, (Master Thesis in Human Settlements, Department of Architecture, Urban and Sari)

و هذا حسب تقرير وكالة الأمم المتحدة (UNRWA) ليوم 31 أيار/مايو 2003، فإن المكتب الناطق باسم القوات العسكرية الإسرائيلية غالباً ما يصف سبب تدمير منزل ما: إذا أن المنزل كانت تُقتحمه عائلة إرهابي مؤقف، أو إرهابي مطلوب، أو إرهابي ميت، أو أن البيت كان يستعمل لإطلاق النار على الجنود، أو أن الأماكن المجاورة كانت تحمي رجالاً مسلحين، أو أن المنزل تم بناؤه دون رخصة، ولكن، في معظم الأحيان، ليست هناك تفسيرات لأسباب التدمير. إنظر:

[44] لتفاصيل أكثر عن التدمير بين أحد التقارير إنه «خلال الشهر الخمسة عشر الأولي من الانتفاضة، ارتفعت الخسائر المادية إلى 305 مليارات دولار أمريكي، خلال الغزو الذي دام طوال شهر آذار/مارس-نيسان/أبريل، دُمر الجيش الإسرائيلي ونهب ما قيمته 361 مليون دولار أمريكي من الخبرات والممتلكات. ومنذ بداية الانتفاضة إلى غاية شباط/فبراير 2002، دُمرت القنابل والتهديدات 720 بيتاً ...


Oren Yiftachel, The Shrinking Space of Citizenship: Ethnocratic Politics in Israel, Middle East Report, no. 223 (Summer 2002).

